٨- استخدام التكنولوجيا :

يتسم هذا القطاع فى الغالب بتدنى - أو ربما إنعدام - استخدام التكنولوجيا فيه ، وفى حالة وجودها يجب استخدام التكنولوجيا التى تسمح بكثافة العمل وتتناسب مع الموارد المتوفرة . وقد انضم حديثا إلى هذا القطاع أنشطة تعتمد على شبكات الاتصال الحديثة واستخدام الحاسوب والبرمجة لكنها ماتزال محدودة الأثر فى التشغيل ، غير أنها تدخل ضمن القطاع غير المنظم .

٩- مستوى المهارة :

قد نجد وحدات ضمن القطاع غير المنظم يعمل فيها من ذوى المهارات والتعليم الرفيع ، وهذا يمثل استثناءا حيث أن الغالبية تسودها الأمية وانعدام أو تدنى المهارة والكفاءة التى يمكن اكتسابها أثناء العمل ، وذلك يتطلب وقتا طويلا .

مميزات القطاع غير المنظم وأهمية دوره فى التشغيل على المستويين العربى والدولى

مع أن مجموعة الخصائص التى يتميز بها القطاع غير المنظم قد توحى إلى تهميشه وعدم الاهتمام به ، نجد أنه أصبح فى الوقت نفسه محل عناية خاصة من قبل المعنيين نتيجة تعاظم دوره فى مجال التشغيل على المستويين العربى والدولى من خلال ما يتمتع به من ميزات نسبية عن القطاع المنظم ، ***ولعل أهم هذه الميزات ما يلى :***

- استيعابه لأعداد متزايدة من اليد العاملة ، مما يساعد فى تقديم معالجة جزئية نسبية لمشكلات البطالة والفقر مع ضمان استمرارية التشغيل فى هذا القطاع نظرا لاعتماده بشكل أساسى على الجهد البشرى .
- عدم أو قلة التأثر بالأحداث الإقليمية والدولية حيث أن وحدات القطاع غير المنظم تعمل على تلبية حاجيات معظمها محلية .

- يساهم العمل فى القطاع غير المنظم فى تشجيع التشغيل الذاتى وروح الإبداع والمبادرة ، وبصفة خاصة الاستفادة من الطاقات البشرية والإمكانيات الموجودة والمعطلة .

- التخفيف من الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية والاجتماعية التى قد تحدث ، وذلك من خلال الاستمرار فى توفير فرص عمل حتى ولو كانت متواضعة أمام العاطلين عن العمل والباحثين عن أول عمل .

- يتيح المجال زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل ، وذلك من داخل المنزل أو داخل المؤسسات الصغيرة القريبة من السكن .

- تعتبر بعض وحدات العمل فى القطاع غير المنظم بمثابة مراكز تدريب واكتساب الخبرة للقوى العاملة حتى ولو تم اكتساب الخبرة والمهارة خلال فترة طويلة حيث أن فرص الالتحاق بالعمل فى هذا القطاع أسهل بكثير من فرص الالتحاق بالعمل فى القطاع المنظم .

وفى هذا الصدد تتضح أهمية توضيح النواحى الإيجابية والسلبية للاقتصاد غير المنظم وذلك فى إطار الحرص على وضع كافة المعطيات المتعلقة بهذا القطاع أمام الباحثين والمهتمين لتدارسها وإيجاد الحلول المناسبة للاستفادة من إيجابياتها ومعالجة سلبياتها ، وتمكين هذا القطاع من الاستمرار فى تأدية وظيفته الأساسية فى تشغيل الأيدى العاملة .

حيث أن الوقائع تدل على تزايد أهميته ودوره فى التشغيل على المستويين العربى والدولى فى المرحلة القادمة ، وذلك من خلال بعض المؤشرات وما يتوفر لدينا من بيانات كالتالى :

مع بداية الثمانينات انقلب اتجاه العمل فى القطاع غير المنظم نحو الارتفاع ليس فقط فى معظم البلدان النامية بل أصبح أيضا مهما فى البلدان الصناعية ، وفى غياب بيانات ومعطيات دقيقة حول القطاع غير المنظم فى العديد من البلدان يصعب إعطاء هذا القطاع الحجم الحقيقى الذى وصل إليه ، وما يتوفر من معلومات تشير إلى ***(٢٥%) من السكان النشطين اقتصاديا خارج الزراعة*** ، أى ***(٥٠٠) مليون شخص على مستوى العالم***

يعتمدون على القطاع غير المنظم لتأمين معيشتهم [1] . على سبيل المثال يقدر حجم العاملين فى هذا القطاع دون القطاع الزراعى من إجمالى التشغيل أكثر من (٧٥%) فى الهند عام ١٩٩٠ ، وفى التشغيل فى المناطق الحضرية وصل إلى (٨٠%) فى بنين ١٩٩٢ ، و ٥٧% فى الكاميرون ١٩٩٣ ، و ٧٩% فى غانا ١٩٩٧ ، و ٥٧% فى السنغال ١٩٩١ ، و ٨٠% فى الفلبين ١٩٩٨ ، و ٧٥% فى كل من تايلاندا والمكسيك ، وارتفع نصيب هذا القطاع فى نسبة التشغيل الإجمالى من ٢٥% عام ١٩٨٩ إلى ٣٥% عام ١٩٩٦ فى بيرو ، وما بين ٣٨% عام ١٩٨٤ إلى ٤٩% عام ١٩٩٥ فى كولومبيا.

الاقتصاد غير النظامى فى الدول العربية:-

لم يحظ الاقتصاد غير النظامى باهتمام كبير فى الدول العربية ، لأسباب عديدة يصعب تفصيلها فى هذه العجالة ، لعل أبرزها التصور الخاطئ بشأن كونه ظاهرة مؤقتة فى طريقها إلى الاختفاء التدريجى ، وذلك على الرغم من انه يستوعب النسبة الأكبر من القوى العاملة فيها ، حيث قدرت دراسة قديمة لمنظمة العمل العربية ، ترجع إلى سنة ١٩٨٨ ، إن هذا الاقتصاد يستوعب (٥٠%) من القوى العاملة فى هذه الدول [2] وقد اعتبر بعض المختصين أن هذا التقدير متفائل، وتوقع الدكتور يوسف الياس في محاضرة ألقاها سنة ١٩٩٢، أن يتسع هذا الاقتصاد فى هذه الدول [3] وهذا ما حصل فعلا ، نتيجة عوامل فاعلة تسببت فى ذلك ، أبرزها :

١- الإخفاقات الاقتصادية التى لحقت مسار خطط التنمية الاقتصادية فى مختلف الدول العربية ، وتناقص معدلات النمو الاقتصادى ، والوقوع فى مصيدة المديونية الخارجية .

٢- المشكلات المعقدة التى صاحبت تنفيذ برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى ، والتى أنتجت إشكالية ثنائية البطالة – الفقر .

---

(1) Dan Gallin – Association club Mohamed Ali – Tunisie 1999 .

(2) مكتب العمل العربي: التشغيل في القطاع غير النظامي ومشاكل التشغيل الهامشي في الأقطار العربية البند الحادي عشر من جدول أعمال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر العمل العربي – بغداد ، ١٤-١٩٨٨/٣/١٧ ص ٢١

(3) محاضرة للدكتور يوسف الياس : مد الحماية التشريعية إلى العاملين فى القطاع غير المنظم ، الحلقة النقاشية حول شروط وظروف العمل في الدول العربية، تونس ٢٩-٣٠ أكتوبر ١٩٩٢ – منشورة فى كتاب / شروط وظروف العمل فى الدول العربية – منشورات منظمة العمل العربية – القاهرة ص ١٣٠.

ونشكر هنا ، بان التقديرات العربية بهذا الشأن تفتقر إلى الدقة لنقص البيانات أولا ، ولعدم وجود تعريف محدد متفق عليه للمقصود بالاقتصاد غير النظامى على المستوى العربى ، لا بل حتى على مستوى الدولة الواحدة ، حيث تتعدد أحيانا التعريفات المستعملة من قبل الجهات المعنية بهذا الموضوع.

ونشير على سبيل المثال ، إلى التقدير – الذى يبدو لنا غير مقبول – لنسبة القوى العاملة التى يستوعبها هذا القطاع فى الأردن ، حيث قدرها البعض بـ (٢٥%) فقط. أنظر : القطاع غير الرسمى فى الأردن – دراسة ميدانية – أشراف وتقديم هانى الحورانى – منشورات مركز الأردن الجديد للدراسات – عمان / ٢٠٠٥ ، ص ٩.

٣- الإخفاق والشلل شبه الكامل للعمل الاقتصادى العربي المشترك.

٤- إغراق الوطن العربي بمشكلات وصراعات أهلية وإقليمية ودولية ، بما فى ذلك الحروب الأهلية والحصار الاقتصادى والاحتلال العسكرى ، مما أثر تأثيرا سلبيا على الأوضاع الاقتصادية فى الدول العربية ، التى كانت هدفا مباشرا لكل ذلك، وتلك التى تأثرت بنتائج ما جرى فى المنطقة على نحو غير مباشر.

وكانت حصيلة كل ما تقدم ، ارتفاع غير مسبوق فى معدلات البطالة ، نتيجة عجز الاقتصادات الوطنية عن خلق فرص عمل تستوعب القوى العاملة الجديدة الداخلة لأول مرة إلى سوق العمل ، وتسبب عمليات الخصخصة ، وجملة الظروف الاقتصادية التى أحاطت بها فى تسريح أعداد كبيرة من القوى العاملة فى الاقتصاد النظامى من وظائفها إضافة إلى تخلى الدول العربية عن سياسة (التوظيف الاجتماعى) التى كانت تنفذ عمليا ، بخلق وظائف وهمية لتشغيل العاطلين.

ونتيجة لذلك ، لم تجد القوى العاملة – فى الدول العربية – التى لم تحظ بفرصة عمل فى الاقتصاد النظامى من بديل أمامها، سوى البحث عن هذه الفرصة فى الاقتصاد غير النظامى ، فكان هذا سببا فى توسع سريع لهذا الاقتصاد ، الذى مازال مرشحا لمزيد من التوسع ، الذى يتأكد نتيجة عجز الاقتصادات العربية عن الخروج من المأزق الذى وجدت نفسها فيه، بعد أن وقعت فى شباك مصيدة ثلاثى البنك والصندوق الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.

*** المملكة الأردنية الهاشمية :***

تنتشر وحدات العمل فى القطاع غير المنظم فى جميع القطاعات الاقتصادية وتتشعب فروعها وتتنوع أنشطتها حيث بلغ مجموع هذه الوحدات (١٠٣٧٥٣) وحدة عام ٢٠٠١ دون الأعمال الأخرى التى يتم إنجازها فى المنازل أو بطرق متنقلة . ويشكل قطاع التجارة نسبة ٥٧% من هذه الوحدات والخدمات نسبة ٢٣% والصناعة ١٦% والأعمال الأخرى مثل البناء والمواصلات وغيرها نسبة أقل من ٤% [1].

[1] موسى خميس – ندوة القطاع غير المنظم – عمان – ٢٠٠٤.

ويقدر حجم العمالة فى هذا القطاع بحوالى (٢٨٠) ألف شخص منهم (١٩١) ألف شخص يعملون فى وحدات تستخدم أقل من (٥) عمال والباقى يعملون بشكل فردى دون مقر ثابت ، وهذه التقديرات تشير إلى مساهمة هذا القطاع بنحو ٢٥ – ٣٠% من حجم قوة العمل الفعلية [٢] .

** *الجمهورية التونسية :*

تشير البيانات المتوفرة والمسوح التى أجريت فى تونس عام ١٩٨١ حول القطاع غير المنظم [٣] أن العمل فى هذا القطاع يمثل نسبة ٤٠% من حجم التشغيل فى القطاعات الاقتصادية باستثناء الزراعة و ٢٥% من الحجم الكلى للتشغيل . وترتكز نشاطات القطاع غير المنظم فى مجالات النسيج والملابس وتجارة المفرد والبناء بنسبة حوالى ٦٣% من إجمالى التشغيل فى هذا القطاع ، مع العلم بأن نسبة وحدات العمل فى هذا القطاع ذات مكان غير ثابت تقدر بحوالى ٥٦% .

ومن خلال المسح الذى تم إنجازه عام ١٩٩١ حول القطاع غير المنظم يمكن أن نستنتج ما يلى :

- نسبة ٨١% من وحدات العمل فى هذا القطاع أنشئت بعد فشل تجربة التعاضديات.
- معدل حجم التشغيل ما بين ٢ – ٤ أشخاص .
- نسبة حوالى ٩٤,٢% من أماكن العمل مستقلة عن المنزل وغالبا بالإيجار .
- يتم التمويل ذاتيا وعائليا بنسبة حوالى ٨٧,٧% .
- تعرضت حوالى ٧٢,٢% من هذه الوحدات إلى مخالفات حول معايير الصحة والتشغيل .
- نسبة ٢٨% من وحدات العمل فى القطاع غير المنظم لا تحترم الأنظمة والقوانين نتيجة عدم المعرفة و ٣٤,٤% بسبب الكلفة المترتبة عنها .
- تغطية حوالى ٧٦% من الأجراء بشكل كلى أو جزئى بالتأمينات الاجتماعية .

---

(2) موسى خميس – مرجع سابق.

(3) محمد الأمين فارس - ندوة التشغيل فى القطاع غير المنظم ٢٠٠٠

كما تشير معلومات أخرى إلى أن حجم العمال المتنقلة وما شابهها فى قطاع التجارة فقط قد ارتفع بالنسبة للذكور من (١٢) ألف شخص (١٩٧٥ – ١٩٨٤) إلى (٦٨) ألف شخص (١٩٨٤ – ١٩٩٤) مع توفير عدد فرص عمل للنساء يقدر بحوالى (١٥٨) ألف (١٩٨٤ – ١٩٩٤) منها حوالى ٨٨ ألف بقطاع الإكساء المنظم [٤].

كما يساهم القطاع غير المنظم بنسبة (١٥ – ٢٠ %) من الناتج المحلى الخام .

** *الجمهورية الجزائرية :*

يتضح من مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٢ أن حجم العاملين فى القطاع غير المنظم يقدر بحوالى مليون شخص يمثلون ٢٥% من حجم التشغيل فى القطاعات الاقتصادية غير الزراعية و ٢٠% من حجم التشغيل الكلى [٥].

وبناء على معطيات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الجزائر فإن حجم العمل فى القطاع غير المنظم يقدر بأكثر من (١٢٤٩٠٠٠) شخص بما يعادل التشغيل فى القطاع الزراعى ، وهو يمثل ١٧,٢% من التشغيل الكلى عام ٢٠٠٣ ، و ٢١,٩% من التشغيل غير الزراعى . ويشير نفس الجهاز إلى أن العمل غير المنظم ينمو سنويا بمعدل ٨% ، أى ضعف العمل المنظم [٦]، وواصل ارتفاع حجمه من ١٣,٨% عام ١٩٩٢ إلى ١٥% عام ١٩٩٩ إلى ١٧,٢% عام ٢٠٠٣ . وذلك نتيجة تسريح آلاف العاملين بسبب الأزمة الاقتصادية وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة .

وبناء على مسح طال (٨٢٦٤٧٠) تاجرا تبين أن حوالى (٢٠٠٠٠٠) لايمارسون أنشطتهم وفق النظم والقوانين ، وأن أكثر من ٥٠% لايدفعون اشتراكات التأمينات ، إضافة إلى وجود أكثر من (٧٠٠) سوق غير شرعى يعملون فيها أكثر من (١٠٠٠٠٠) شخص بدراية من السلطات والسكان [٧].

** *جمهورية مصر العربية :*

من خلال بعض الأبحاث والدراسات التى أجريت فى مصر حول القطاع غير المنظم يمكن إبراز بعض المؤشرات المتعلقة بمساهمة هذا القطاع ، مثال :

---

[٤] حسين النيماسى - آفاق القطاع غير المنظم فى ظل العولمة ٢٠٠٠ .

[٥] محمد الأمين فارس - مرجع سابق

[6] Faouzia Ababsa - secteuri formel Juin 2004 .

[7] Faouzia Ababsa - مرجع سابق .

- نسبة ٧٠% فى قطاع البناء .
- نسبة ٥٠% فى قطاع النقل .
- نسبة ٤٠% فى قطاع الصناعة .

وبذلك فهو يمثل حوالى ٩٣,٢% من حجم التشغيل فى القطاع الخاص غير الزراعى .

- متوسط عدد العاملين فى الوحدة الواحدة ما بين ٤ و ٥ أشخاص [٨]

وبناء على دراسة قامت بإعدادها وزارة القوى العاملة والهجرة فى مصر حول القطاع غير المنظم فى مجال الخدمات عام ١٩٩٩ يمكن أن نستخلص ما يلى :

- شملت الدراسة عددا محدودا من محافظات الجمهورية ، وهى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية .
- يغلب على أنماط العمل فى القطاع الخدمى غير المنظم طابع المهن الحرفية وأكثرها انتشارا الأعمال المتعلقة بالسيارات ووسائل النقل والحلاقة وتنظيف وكى الملابس وبيع اللحوم ومسح الأحذية والباعة المتجولون والمقاهى وغير ذلك.
- تقدر نسبة العمل الخدمى فى القطاع غير المنظم بحوالى ٨% من إجمالى العمالة فى محافظة القاهرة ، فى حين بلغت هذه النسبة ٦,٥% و ٦% على التوالى فى محافظتى الجيزة والإسكندرية .
- غالبية العمالة بالقطاع الخدمى غير المنظم لاتخضع للتأمينات الاجتماعية [٩] .

---

[8] محمد الأمين فارس - مرجع سابق .
[9] محمد أبو النصر محمود فاضل - ندوة التشغيل فى القطاع غير المنظم - ٢٠٠٠ .

** المملكة المغربية :

من خلال المسح الميدانى للقطاع غير المنظم الذى تم إنجازه فى المغرب عامى ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ يمكن أن نستخلص المؤشرات والبيانات والمعلومات المتعلقة بهذا القطاع ، وذلك على النحو التالى [١٠] :

- يقدر حجم الوحدات العاملة فى القطاع غير المنظم بحوالى (١٢٣٣٢٤٠) وحدة منها ٧١% موجودة فى المناطق الحضرية .
- تستخدم وحدات الإنتاج أساسا عمالا متنقلين يعملون لحسابهم الخاص أو بمساعدة أفراد العائلة والمتدربين بدون أجر ، وتقدر نسبة أصحاب الأعمال المتنقلين بحوالى ٨٧% مقابل ١٢% من الذين يشغلون عمالة بأجر .
- توزعت أنشطة القطاع غير المنظم بنسبة ٥٢,٨% فى التجارة و ٢٠,٩% فى الصناعة بما فيها الصناعات التقليدية و ٢٠,١% فى الخدمات و ٦,٢% فى البناء .
- ٤٨% من الوحدات غير المنظمة لاتملك مكان عمل و ١١,١% يعملون فى المنزل.
- ٦٣,٥% من النشطين فى قطاع البناء و ٥٠% من العاملين فى قطاع الصناعة بما فيها الصناعات التقليدية دخلوا للعمل فى هذا القطاع نتيجة معرفتهم بالمهنة وكفاءتهم، بينما ٢٠,٢% دخلوا هذا القطاع بدافع الحصول على دخل أفضل ، و ١٧,١% ضمن التقاليد العائلية .
- حوالى ثلثى (٦٤,٧%) من أصحاب أعمال الوحدات غير المنظمة تقل اعمارهم عن (٤٥) سنة مقابل ٣٥,٣% تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة .
- ٩٨,٩% من وحدات الإنتاج غير المنظمة تجهل وجود صناديق التأمينات الاجتماعية وليست منخرطة فيها ، ونسبة ٨٧% من الوحدات غير مسجلة فى السجل التجارى .

---

[10] إدارة الإحصائيات - رئاسة الوزراء فى المغرب .

العمل فى البلدان النفطية والهجرة العائدة وزيادة حجم الداخلين الجدد لسوق العمل نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكانى .

* وقد تختلف الآثار السلبية والإيجابية لتطبيق مجموعة برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة من بلد لآخر ، وبين مؤيد ومعارض لها داخل البلد الواحد من حيث نقص التشغيل نتيجة انخفاض الإنفاق الإجمالى وما يقترن به من انخفاض فى الطلب على ما يسمى بالعمالة الزائدة عن الطاقة الإنتاجية المحددة ، ***الأمر الذى قد يكون له كبير الأثر فى اتساع دائرة القطاع غير المنظم القادر على استيعاب المزيد من العمالة غير المرغوب فيها فى الاقتصاد الحديث والتى تتسم عادة بتدنى مستوى المهارة والكفاءة*** .

* ومن المنتظر حاليا وفى المرحلة القادمة أن تتفاقم ظاهرة العمل فى الاقتصاد غير المنظم بنسق أسرع من ذى قبل نتيجة استمرارية انخفاض قدرة القطاع الحديث أو المنظم على التجاوب مع العرض فى القوى العاملة ، خاصة إذا عرفنا الصعوبات التى تواجهها البلدان النامية فى سبيل مواءمة منظومة التعليم والتدريب المهنى والتقنى مع احتياجات سوق العمل ، إضافة إلى تزايد أعداد المنقطعين عن التعليم فى سن مبكرة ، خلافا لما يجب توفيره من كفاءات ومهارات واختصاصات تقنية لتلبية احتياجات القطاعات المنظمة وفقا لمتطلبات العولمة وضرورة التكيف مع المتغيرات الدولية والاستفادة من إيجابياتها .

**** إسهامات منظمة العمل العربية فى النهوض بقضايا التشغيل :***

وبقدر ما تنطوى عليه البطالة من أبعاد ومضاعفات بقدر ما تعد الحلول المناسبة للقضاء عليها من الأمور المستعصية ، وقد باتت المشاكل فى الوقت الراهن أكثر صعوبة وتعقيدا نتيجة للتطورات والمستجدات فى مجالات الإنتاج والإنتاجية والتى تتطلب انتقائية فى نوعية وتكوين القوى العاملة .

وإنطلاقا من إيمان منظمة العمل العربية بما يحققه التعاون والتكامل فى ميدان العمل من ضمان حقوق الإنسان العربى فى حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية ، فقد بادرت المنظمة منذ نشأتها وهى مستمرة فى العطاء والعمل على الارتقاء بالتعاون والتكامل المنشود فى مختلف القضايا العمالية إلى أعلى مستوى ، لضمان تحقيق أهدافها القومية حيث لم تدخر أى جهد فى سبيل ذلك باستغلال كافة الهياكل التابعة لها والأساليب والوسائل المتاحة أمامها لتفعيل أنشطتها وبرامجها على المستويات القطرية والإقليمية

والعربية والدولية . ولعل أهم إسهامات منظمة العمل العربية فى النهوض بقضايا التشغيل فى الوطن العربى ، تجسدت فى إنجازاتها وخططها وبرامجها المتعلقة بتنمية القوى العاملة العربية للاستفادة من طاقاتها الكاملة مع تطوير الاستخدام ومكافحة البطالة بجميع أشكالها والعناية بعمل المرأة وتيسير تنقل القوى العاملة العربية داخل الوطن العربى والاهتمام بأوضاع العمال العرب المهاجرين ... الخ وذلك من خلال مايلى :

١ - المؤتمر العام :

ترسيخا للمبادئ الثابتة لمنظمة العمل العربية تجاه التمثيل الثلاثى والارتقاء بمستوى التعاون والحوار بين الشركاء الاجتماعيين فى الوطن العربى ، فقد تمكنت المنظمة من المساهمة فى النهوض بالتشغيل من خلال الاستفادة من تعاقب دورات إنعقاد مؤتمر العمل العربى وتضمين جدول أعمالها بنودا فنية أو تقارير للمدير العام لمنظمة العمل العربية تتناول بالتفصيل العديد من الجوانب المحيطة بموضوع التشغيل معتمدة على مميزات التشاور والحوار الديمقراطي بين أطراف الإنتاج داخل أعلى منبر حوار عربى وما ينبثق عنه من لجان ثلاثية ، فى التوصل إلى المفاهيم المشتركة والحلول المناسبة لمعالجة مشكلات التشغيل وغير ذلك . ونذكر بعض مواضيع تقارير المدير العام ذات العلاقة وهى : الصناعات الصغرى والحرف التقليدية أداة للتنمية ، تشغيل الشباب ، الحماية الاجتماعية حق لكل مواطن عربى ، القوى العاملة العربية على مشارف قرن جديد وإن أحدث هذه التقارير تتناول موضوع العولمة والهجرة (الدورة ٣٠ ، تونس ٢٠٠٣) ، إضافة إلى بعض البنود الفنية مثل :

- تنمية الموارد البشرية فى مواجهة البطالة .
- المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها فى إيجاد فرص عمل للشباب .
- النهوض بالعمالة عن طريق الاهتمام بالقطاع غير المنظم .
- إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدى العاملة العربية .

٢ - معايير العمل العربية

إن النشاط المعيارى لمنظمة العمل العربية هو الإنجاز المتميز الذى تنفرد به أنشطة المنظمة عن فعاليات المنظمات العربية المتخصصة الأخرى ، والذى بدونه نستطيع القول أن التشريعات العمالية المحلية للدول العربية تتطور وفق أوضاعها الخاصة كل على حده